مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 39- عدد 1 (2023): 129-142

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 39 No.1 (2023):129-142

# التّحامل في نقد الشّعر أشكاله وأثره في حركة النّقد

**ولاء العلي[1]، أ.د. عبدالكريم حسين [2]**

1 طالبة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية،جامعة دمشق.
Wala.alali@damascusuniversity.edu.sy

2 أستاذ دكتور، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق.

**المُلخّص**

يحاول البحث التّأصيل لمعنى التّحامل نقديًا، ويبحث عن أشكاله التي يأتي بها، ويناقش أثره في الحركة النّقديّة، ويقف عند مثالين من النصوص النّقديّة بالدّرس والتّحليل، وبعد وضع تعريف للتّحامل استنادًا إلى أصله اللّغويّ واستعمالات الأدباء والنّقاد له، يتتبّع البحث أوجه التّحامل في هذه النّصوص. وتكمن أهمّيّة هذه الدّراسة في كونها الأساس الذي سيُبنى عليه تعريف التّحامل، فيميز النّقد من التّحامل، ويكشف عن أثره في حركة النّقد.

يهدف البحث إلى وضع تعريف موضوعيّ مناسب للتّحامل، وإسقاطه على الأحكام النّقدية التي أُطلقت على النّصوص الشّعريّة، وتحديد الأشكال التي يأتي بها التّحامل لتخليص النّقد من أوجه التّحامل التي علقت به، وتمييز النّقد الخالص من التّحامل، ومن ثمّ بيان أثر هذا التّحامل والكشف عن دوافعه وأسبابه.

أُجريت الدّراسة وفق منهج استقرائي لمعاني التّحامل اللّغويّة والاصطلاحيّة لوضع تعريف نقديّ للتّحامل، والوقوف عند الأحكام النّقديّة وما أُصدر عليها من قراءات وآراء بأدوات تحليليّة، ودراسة هذه الأحكام بإعادة النّظر في حجّتها وفي نظرة النّاقد التي أطلقها لبيان دوافعه وغاياته منها، وكيف أثّر هذا التّحامل في النّقد وتطوّره، ووصل البحث إلى نتائج عدّة، أهمّها:

1. يمكن التّأصيل لتعريف التّحامل في النّقد بوضع حدود له مشتقّ من استعمالات النّقّاد والأدباء لمعنى لفظه المرتبط بأصله اللّغويّ، فيمكن القول إنّ التّحامل: هو إصدار الأحكام النّقدية بغير وجه حق، وتكلّف طلب العلّة في غير موضعها، وإطلاق الذّرائع الباطلة لإثبات عيب ما جورًا وإعناتًا.
2. يعدّ التّحامل من التّعريفات النّقديّة لارتباطه بالأحكام النّقديّة من جهة المعنى، ولاختلاط النّقد بأوجه التّحامل من جهة أخرى.
3. أثّر التّحامل في الأحكام النقديّة، كما أثّر في الحركة النّقديّة وأسهم في تقدّمها، فتخليص النّقد ممّا علق به من تحامل دفع العلماء والدّارسين إلى النّظر مرّة أخرى في الآثار النّقديّة، ومناقشة الأحكام النّقديّة المُطْلقة بالعودة إلى النّصوص الشّعريّة التي أُطلقت عليها هذه الأحكام ووقع عليها هذا التّحامل.

**الكلمات المفتاحيّة:** التّحامل، حكم نقدي، نقد خالص، نقد ظاهري، دوافع، أثر التّحامل، شكل التّحامل.

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
**CC BY-NC-SA 04**

# The prejudice in poetry criticism Its forms and its impact on the movement of criticism

**Dr Abd Al Karem Hussein[2] , Wala Al Ali[1]**

**1.**Master's student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.
**2.**Professor, Faculty of Arts, Damascus University

## Abstract

The research attempts to root the prejudice as a critical definition, and searches for its forms, and discusses its impact on the movement of criticism, and stands at two examples of critical texts with study and analysis. After defining the prejudice based on its linguistic origin and the uses of writers and critics for it, the research traces prejudices in these texts. The importance of this study is that it is the basis on which this definition of the prejudice will be built, and the disclosure of its impact on the movement of criticism.

The research aims to develop an appropriate objective definition of the prejudice, and apply it to the critical judgments made on poetic texts, and defining the forms that prejudice comes in to rid the criticism of the prejudices that got stuck in it, and distinguishing pure criticism from prejudice, and then explaining the effect of this prejudice and revealing its motives and causes.

The study was conducted according to an integrative approach in extrapolating the linguistic and idiomatic meanings of prejudice to define prejudice as a critical definition, and standing at critical judgments and the readings and opinions issued on them using analytical tools, and study these rulings by reconsidering their argument and the critic's view that he launched to clarify his motives and goals from them, and how this term affected criticism and its development. The research reached several results, the most important of which are:

1. The prejudice can be rooted in criticism by setting limits to its definition. It is derived from the uses of critics and writers for the meaning of its word related to its linguistic origin. It can be said that prejudice: Is the issuance of monetary judgments without right, and the task of seeking the cause in a wrong place, and the release of false pretexts to prove a defect unfairness.
2. The prejudice is a critical definition because it is related to monetary judgments from one direction of meaning, and because criticism is mixed with aspects of prejudice from another direction.
3. The impact of prejudice on criticism, as well as the movement of criticism and contributed to its progress, and discussing the absolute provisions of criticism by returning to the poetic texts to which these provisions were called and this prejudice signed.

**Keywords**: Prejudice, Critical Judgment, Pure Criticism, Apparent Criticism, Motives, The Effect Of Prejudice, The Form Of Prejudice.

**Copyright:** Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

**المقدمة:**

هل يمكن أنّ يكون للتّحامل أثر في حركة النّقد العربيّ القديم وتقدّمه؟ يعدّ هذا السّؤال إشكاليّة البحث الرئيسة، وعليه المعوّل في الكشف عن هذا الأثر ووضع حدود لتعريف التّحامل الذي كثيرًا ما استُعمل في النقد العربيّ دون الوقوف على معناه أو الخوض في تعريفه؛ إذ ربّما لم يعدّوه مصطلحًا نقديًّا أو أدبيًّا، فلم يوقّف عليه في معاجم المصطلحات الأدبيّة والنّقديّة، فكان من الجدير البحثُ عن معنى التّحامل في اللّغة والاصطلاح للنّظر في إمكانيّة التّأصيل له والاستناد إليه للكشف عن أثره في النّقد، بالوقوف على بعض النّصوص الشّعريّة التي يُلمح في نقدها تحاملًا وحكمًا نقديًّا بعيدًا عن الإنصاف، ودراسة هذه النصوص (الشّعريّة والنّقديّة)، وطرح الأسئلة عن صحّة هذه الأحكام وتحرّيها الصّواب والدّقة بوصفها نقدًا، والإشارة إلى التّحامل الذي قد يقع في بعضها ودراسته من جوانب عدّة.

وقد يقع الالتباس في هيئة هذا التّحامل، فيختلط بالنّقد الصحيح الذي لا يشوبه التّحامل، فيظهر شكلان للتّحامل: الأوّل ما كان ظاهره نقدًا وحقيقته تحاملٌ بيّن، والثّاني ما كان ظاهره تحاملًا وحقيقته نقدٌ خالص وقد يُتحامل على الشّعراء وشعرهم فتُطلق الأحكام المجحفة بحقهم وبحقّ شعرهم لدوافع عدّة؛ منها الشّخصيّ والأدبيّ وغير ذلك ممّا قد يكون دافعًا لهذا التّحامل ومسبّبًا له؛ إذ إنّ بعضهم يتّخذ هذه الدوافع والأسباب غطاء لحقيقة نقده وتحامله فيه، ومهمّة البحث النّظر في هذه الدوافع والأسباب وتحليل النّصوص للكشف عن ماهيّتها، ومن ثمّ دراسة الأثر الذي تركه التّحامل في هذا النّقد.

**التّحامل لغةً:**

لاريب في أنّ الوقوف على المعنى اللّغويّ للتّحامل من الأهمّيّة بمكان، فالاطّلاع على أصل اللّفظ وجذره اللّغويّ يبيّن حقيقته والمعاني التي يدلّ عليها، فالتّحامل في اللّغة من حَمَلَ: (( تَحامَلْتُ في الشّيء إذا تَكَلَّفْتُه على مَشَقَّةٍ ))[1]، يقول ابن منظور (–711): (( وتحامَلَ في الأَمرِ وبِهِ: تَكَلَّفَهُ على مَشَقَّةٍ وإِعْيَاءٍ، وتَحَامَلَ عَلَيْهِ: كَلَّفَهُ ما لا يُطيقُ. وتحامَلْتُ الشَّيءَ: تكلّفتُهُ على مَشَقَّةٍ، وتَحَاملتُ على نفْسِي إذا تكلّفتُ الشّيءَ على مشقّة))[2]، ويتّضح هنا أنّ التّحامل يتّصل:

1. بالتّكلّف من جهة: (( تكلّفت الشّيء: تجشّمْتُهُ على مشقّة وعلى خلاف عادتك))[3].
2. بالمشّقّة من جهة ثانية وهو التّعب والإجهاد.
3. بالإعياء من جهة ثالثة (( وهو الكلال والعجز عن الأمر وعدم القدرة على إحكامه ))[4].
4. فإذا وقع التّحامل على أحد اتّصل بفرض شيء لا يطيقه، ومن ثمّ إلزامه به.

وأُضيف الجَوْر إلى معنى التّحامل: (( تَحاملَ على فلان جار ولم يعدل ))[5]، ويأتي التّحامل في الشّيء وبه وعليه، وبذلك يكون التّحامل في النّقد وبالنّقد وعلى النّقد، وما يهتمّ به البحث هو التّحامل في النّقد وبالنّقد، وأمّا التّحامل على النّقد فهو مسألة أخرى خارجة عن موضوع البحث، وهذا الإسناد يقود الحديث إلى المعنى الاصطلاحي للتّحامل.

**التّحامل اصطلاحًا:**

يرتبط المعنى الاصطلاحيّ للفظ التّحامل بالمعنى اللّغويّ أيّما ارتباط؛ إذ قلّما خرجت الاستعمالات الاصطلاحيّة للفظ التّحامل عن المعنى اللّغويّ له، ونوجز ذلك بالوقوف على أقوال علماء عدّة ممّن استعملوا هذا اللّفظ.

يقول ابن المقفّع (–142هـ) في الأدب الصّغير: ((... ولكن ينبغي لك في حُبِّ ما تُحبّ من الخَيْر التَّحَامُلُ على ما يُستثقل منه، وينبغي لك في كراهة ما تكره من الشَّرّ التّجَنُّبُ لِمَا تُحِبُّ منهُ ))[6]، إذ يدعو هنا إلى إلزام النّفس ودفعها إلى طلب ما يُستثقل من الخير الذي تكره القيام به ولا تحصر نفسها في القيام بما تحبّه ويسهُل عليها طلبه فقط، بمعنى تكلّف عمل الخير وتجشّم الصّعب الثّقيل منه.

وربّما يُدفع المرء إلى التّحامل دفعًا لأمر طارئ، وفي هذا المعنى استعمل الجاحظ (–255هـ) لفظ التّحامل فقال: (( وكلُّ ذي رجلين في الأرض وكلّ ذي أربعٍ إذا قُطعت واحدة أو انكسرت واحدة فإنّه يمشي على الأخرى شيئًا قليلًا كان أو كثيرًا، وإن كان

---

[1] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (100–175هـ). (1405هـ). **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي. ط:1. إيران–قم. منشورات دار الهجرة، ج3، ص: 240 [باب الحاء واللّام والميم بينهما]

[2] ابن منظور. **لسان العرب**. تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. القاهرة. دار المعارف، مادة حمل، ص: 1002

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة كلف، ص: 391

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة عيا، ص: 3201، 3202

[5] عطيّة، شعبان عبد العاطي، وحسين، أحمد حامد، وحلمي، جمال مراد، والنّجّار، عبد العزيز. (1425هـ–2004م). **المعجم الوسيط**. ط:4. جمهوريّة مصر العربيّة. مجمع اللّغة العربيّة ومكتبة الشّروق الدّوليّة، باب الحاء، ص: 199

[6] ابن المُقفّع، عبد الله. (1432هـ–2011م) **الأدب الصّغير**. تعليق: وائل بن حافظ بن خلف. ط:1. جمهوريّة مصر العربيّة. مركز كفر الدّوار، ص: 42

ذلك على التّحامل والوثوب على رجل واحدة أو على ثلاث.. ))[1]، فالتّحامل على رِجل واحدة يفرض مزيدًا من الجهد والمشقّة عليها، نظرًا لقيامها بمهمّة فوق طاقتها لتولّيها التّوازن ونصيبًا مضاعفًا من الحِمل، إضافة إلى مهمّتها الأصليّة، لكنّ التّحامل هنها مفروض عليها لعلّة في الرِّجل الأخرى، ولهذا يكون التّحامل في النّقد واقعًا لسبب أو علّة ما يفرضها أمر خارجيّ أو طارئ، وهو أمرٌ مقرون بالدّوافع التي تحرّض على التّحامل، فإن زالت العلّة فربّما أمكن دفع هذا التّحامل وإسقاطه بإسقاط الدّافع وإقصاء العلّة وتنحيتها، أمّا إذا لم يكن التّحامل لسبب طارئ مفروض، تحوّل التّحامل إلى نقدٍ صحيح منطقي، وهذا ما يدعم فكرة مجيء النّقد بصورة تحامل ظاهريّ.

وكان **لابن قتيبة** (–276هـ) رؤية مباشرة لمعنى التّحامل في النّقد؛ إذ جاء في خبر من أخبار أبي نواس وملاحاته لمسلم بن الوليد في شعر لهما: (( وكان أبو نواس ومسلم اجتمعا وتلاحيا، فقال له مسلم بن الوليد: ما أعلم لك بيتًا يَسْلَمُ من سَقَطٍ! فقال له أبو نواس: هاتِ من ذلك بيتًا واحدًا، فقال له مسلم: أنشدْ أنتَ أيَّ بيت شعرٍ شئتَ من شعرك، فأنشد أبو نواس[2]: (الكامل)

ذَكَرَ الصَّبُوحَ بسُحْرَةٍ فارْتَاحَا وأَمَلَّهُ دِيْكُ الصَّبَاحِ صِيَاحَا

فقال له مسلم: قف عند هذا البيت، لِمَ أَمَلّهُ ديكُ الصّباح وهو يُبشّره بالصُّبوح الذي ارتاح له؟ قال له أبو نواسٍ: فأنشدني أنت، فأنشده مسلم[3]: (الكامل)

عاصَى الشَّبابَ فراحَ غَيْرَ مُفَنَّدِ وأَقامَ بَيْنَ عَزيمَةٍ وتَجَلُّدِ

فقال له أبو نواس: ناقَضْتَ، ذكرتَ أنّه راح، والرّواح لا يكون إلّا بانتقالٍ من مكانٍ إلى مكان، ثمّ قلتَ: وأقام بين عزيمة وتجلُّدٍ، فجعلته متنقّلًا مقيمًا! وتشاغبا في ذلك ثمّ افترقا. قال أبو محمّد: والبيتان جميعًا صحيحان لا عيب فيهما، غير أنَّ من طلب عيبًا وجَدَه، أو أراد إعناتًا قَدَر عليه، إذا كان متحاملًا مُتحيّنًا، غير قاصدٍ للحقّ والإنصاف ))[4]، فربط ابن قتيبة بين التّحامل والإعنات وطلب العيب، وجعل التّحامل نقيضًا للحقّ والإنصاف، وبهذا يجعل طلب العيب والإعنات في طلبه من لوازم التّحامل، ومجانبته للحقّ والعدل من سماته.

وقد ربط **ابن عبد ربه** (–328هـ) التّحامل بالجهل، وعقد فِقرة في كتاب الياقوتة في العلم والأدب بعنوان: (( تحامل الجاهل على العالم ))[5]، وجعل طلب العيب على العالم وتكليفه بما لا يطيق تحاملًا من الجاهل، وبذلك يصدر التّحامل من الجاهل، وإذا أردنا التّعميم يمكن القول: إنّ التّحامل يصدر من الجاهل، ومن المُتجاهل الذي يتصنّع الجهل ليرفع من قيمة رأيه الأدبيّ، ولكنّه مُدرك في أعماقه أنّه يُجانب الصّواب في ذلك.

ووقف القاضي **علي بن عبد العزيز الجرجاني** (–366هـ) لخصوم المتنبّي وتحاملهم عليه في كتابه الوساطة، وبيّن كيف كان (( التّحامل في النّقد ))[6] يجعل مهمّة الشّاعر عسيرة ولاسيّما في موافقة شعره بعض ما جاء به الشّعراء قبله فيعدّوه سارقًا أو مُغيْرًا، فإن طرقَ معنى بكرًا وسكبه في ألفاظ عذبة أو أغرب وزيّن وحسّن ووشّح عدّوه ظاهر التّكلّف، وإن أسمحت نفسه ضاعفوا عيبه وتحاملوا عليه، فيسدّون بذلك على الشّعراء كلّ مدخل، ويضيّقون عليهم الطّرق والمسالك.

ولا يكون التّحامل من جهة النّقاد في نقدهم أو الشّعراء في نقد شعر بعضهم فحسب، بل يمكن أن يكون التّحامل في الطّبع والسّجيّة، وتكون ديدن بعضهم، وتحديديًا في الذّم إذ ربط **أبو حيّان التّوحيدي** (–414هـ) بين الذّمّ من جهة والكذب والتّحامل من جهة أخرى: ((... ولهذا قال القائل: (الرجز)

لَا تَصْحَبَنَّ شَاعِرًا فَإِنَّهُ يَهْجُوْكَ مَجَّانًا وُيُطْرِيْ بِثَمَنْ

وهذا لأنّه مع الرّيح، أين مالت به مال، يتطوّح مع أقلّ عارض، ويجيب أوّلَ ناعق، ويشيمُ أيّ برقٍ لاحَ، ولا يبالي في أيّ وادٍ طاحَ، فقد جمع دينه ومروءته في قرنٍ تهاونًا بهما، وعجزًا عن تدبيرهما، فهو لا يكترث كيف أجاب سائلًا، وكيف أبطلَ مُجيبًا، وكيفَ ذمَّ كاذبًا ومتحاملًا، وكيف مدح مُواربًا ومخاتلًا ))[7]، وبغضّ النّظر عن تعلّق هذا الرّبط بالشّعراء، يُلحظ ارتباط الكذب والذمّ

---

[1] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(150هـ–355هـ). (1410هـ–1990م). **كتاب البرصان والعُرجان والعُميان والحُولان**. تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون. ط:1. بيروت. دار الجيل، ص: 351

[2] أبو نواس. (1431هـ–2010م). **ديوان أبي نواس برواية الصّولي**. تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي. ط:1. هيئة أبو ظبي للثقافة، ودار الكتب الوطنيّة، ص: 78

[3] الأنصاري. مسلم بن الوليد. **ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري المتوفي سنة 208هـ**. تحقيق: سامي الدّهان. القاهرة. دار المعارف، ص: 230

[4] ابن قتيبة. (1418هـ–1998م). **الشّعر والشّعراء**. تحقيق: أحمد محمّد شاكر. ط:2. القاهرة. دار الحديث، ج2، ص: 806، 807

[5] الأندلسي، أحمد بن محمّد بن عبد ربّه. (1372هـ–1953م). **العقد الفريد**. تحقيق: محمد سعيد العريان. القاهرة. المكتبة التّجارية الكبرى، ج2، ص: 77

[6] الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز. (1966م). **الوساطة بين المتنبّي وخصومه**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص: 52

[7] التّوحيدي، أبو حيّان علي بن محمّد. (1412هـ–1992م) **أخلاق الوزيرين "مثالب الوزيرين الصّاحب بن عبّاد وابن العميد"**. تحقيق محمّد بن تاويت الطّنجي. بيروت. دار صادر، ص: 7، لم أهتدِ لقائل بيت الشّعر.

بالتّحامل، فالذمّ يدفع إلى التّحامل، والكذب يدفع إليه أيضًا ويؤدّي إليه، وهذا ما يؤكّد سلوك المتحاملين طُرقًا ملتوية في تحاملهم، مجانبين الحقّ والصّواب، وهذا ما يجعل التّحامل باطلًا لوقوفه على ذرائع باطلة أصلًا.

وفي هذه الاستعمالات للفظ التّحامل يمكن وضع تعريف نقديّ للتّحامل؛ لارتباطه بالأحكام النّقديّة من جهة المعنى، وممّا سبق يمكن القول: إنّ التّحامل هو إصدار الأحكام النّقدية بغير وجه حق، وتكلّف طلب العلّة في غير موضعها، وإطلاق الذّرائع الباطلة لإثبات عيب ما جورًا وإعنانًا.

وبعد هذا التّعريف الموجز للتّحامل لابدّ من الوقوف على بعض الأمثلة من النّصوص الشّعريّة والأحكام النّقديّة، التي أُطلقت عليها، ودراستها وتحليلها لتمييز النّقد الخالص من أوجه التّحامل وأشكاله.

**المثال الأول:**

لا ريب في أنّ إطلاق الأحكام النّقديّة على شعر الشّعراء أمر مرتبط مع بداية قولهم الشّعر، وفي المثال الآتي نقف على محاكمة شعريّة أقرب منها إلى إطلاق أحكام وآراء غير معلّلة، ممّا يجعل التّحامل واضحًا، وقُصد إليه مع وجود حكم معلّل، يقول ابن قتيبة في أخبار علقمة بن عبدة: (( وهو الذي يقال له علقمة الفحلُ، وسمّي بذلك لأنّه احتكم مع امرئ القيس إلى امرأته أُمِّ جُنْدب لتحكم بينهما، فقالت: قولا شعرًا تصفان فيه الخيلَ على رويٍّ واحد وقافية واحدة، فقال امرؤ القيس[1]: (الطويل)

خَلِيْلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

وقال علقمة[2]: (الطويل)

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

ثمّ أنشداها جميعًا، فقالت لامرئ القيس: علقمةُ أشعرُ منك، قال: وكيف ذاك؟ قالت: لأنّك قلت[3]: (الطويل)

فَلِلسَّوْطِ أُلْهُوبٌ وَلِلسَّاقِ دِرَّةٌ وَلِلزَّجْرِ مِنْهُ وَقْعُ أَخْرَجَ مُهْذِبِ

فجهدت فرسك بسوطك، ومريته بساقك، وقال علقمة[4]: (الطويل)

فَأَدْرَكَهُنَّ ثَانِيًا من عِنَانِهِ يَمُرُّ كَمَرِّ الرَّائِحِ المُتَحَلِّبِ

فأدركَ طريدته وهو ثانٍ من عِنان فرسه، لم يضربه بسوط، ولا مراه بساق، ولا زجره، قال: ما هو بأشعر منّي ولكنّكِ له وامق، فطلقها فخلف عليها علقمة.))[5]

وقد نُظر إلى هذا الخبر من جهات عدّة، منها ما يتعلّق بالحكم الذي أصدرته امرأة جاهليّة، ومنها ما يتعلّق بوجود النّقد في العصر الجاهلي، ومنها ما يتعلّق بالنّقد المعلّل، ومنها ما يتعلّق بحقيقة وجوده وصحّة روايته أصلًا، والخبر ذكره **المرزباني** (–384هـ) بروايات عدّة[6] بوصفه مأخذًا من مآخذ العلماء على الشّعراء وفقًا لعنوان الكتاب ولما جاء في مقدّمته، ولذلك ستؤخذ جميع هذه الجهات بالحسبان عند دراسة التّحامل فيه.

وقد حكمت أمّ جندب أنّ علقمة أشعر من امرئ القيس استنادًا إلى قصيدتين على رويّ واحد وقافية واحدة، وقد أنشداها القصيدتين كاملتين، وعندما سألها امرؤ القيس عن سبب حكمها لعلقمة دونه جاء تعليلها موازنة بين بيتين من القصيدتين فقط، فلمَ تطلب من الشّاعرين قول قصيدتين إن كانت موازنتها تقتصر على بيتين فقط؟

لماذا لم تطلب منهما أبياتًا في وصف أمور عدّة بموضوعات عدّة بأبيات شعريّة متفرّقة، لتقيم موازنة بين الشّاعرين استنادًا إلى وصفهما لهذه الأمور لتصدر حكمًا أكثر إنصافًا ودقّة، ولعلّ إجادة أحدهما في وصف شيء تعدلّ من تأخّره في وصف شيء آخر على سبيل المثال، مع ملاحظة أنّ وصف امرئ القيس لفرسه لم يتأخّر كما سيتّضح بعد قليل.

فإذا قال القائل: إن العصر الذي تجري فيه أحداث هذا الخبر لم ينضج النّقد فيه ولم تتبلور أصوله وتبرع عقول مفكّريه لإجراء موازنة في موضوعات عدّة وأشعار متفرّقة، فالجواب يكمن في طلب أمّ جندب ذاتها؛ لأنّها طلبت من الشّاعرين قصيدتين في موضوع واحد على رويّ واحد وقافية واحدة، أي إنّها وضعت شروطًا لهذه المسابقة، وهذا دليل على المستوى الفكريّ الذي تمتّعت

---

[1] امرؤ القيس. **ديوان امرئ القيس بن حجر**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. مصر. دار المعارف، ص: 41، ثمّة اختلاف في الدّيوان: (نَقْضِ لُبَانَاتِ) بدلًا من (لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ)

[2] صقر، السّيد أحمد، ومبارك، زكي. (1353هـ–1935م). **شرح ديوان علقمة الفحل**. ط:1. القاهرة. المطبعة المحموديّة، ص: 19، ثمّة اختلاف في الدّيوان: (في غير) بدلًا من (في كلّ)

[3] امرؤ القيس. **ديوان امرئ القيس بن حجر**، ص:_51، والبيت فيه اختلاف: فَلِلسَّاقِ أُلْهُوبٌ وللسَّوْطِ دِرَّةٌ وَلِلزَّجْرِ مِنْهُ وَقْعُ أَهْوَجَ مِنْعَبِ

[4] صقر، السّيد أحمد، ومبارك، زكي. (1353هـ–1935م). **شرح ديوان علقمة الفحل**، ص: 26

[5] ابن قتيبة. (1418هـ–1998م). **الشّعر والشّعراء**، ج1، ص: 218–220

[6] المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (–384هـ). (1415هـ–1995م). **الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء**. تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين. ط:1. لبنان: بيروت. دار الكتب العلميّة، ص: 39–41

به هذه المرأة لوضعها قواعد هذا السّباق وفق شروط تستطيع بها إصدار الحكم وإعلان النّتيجة، وهذا يدحض أيّ تعاطف مع تأخر البيئة الفكريّ.

ولو أنّ أمّ جندب قد نظرت بعين العدل إلى شعر امرئ القيس ونظرت لما وصف به الفرس قبل هذا البيت وبعده لرأت أنّه قد وصف فرسه على كلّ حال، ومنها حاله هذه في الزّجر والضّرب بالسّوط والمري بالسّاق، فقد وصفه بمحبوك السّراة (المحبوك: القويّ المجدول، السّراة: الظّهر)، والمحنّب(الذي في يديه وصلبه انحناء؛ ويستحبّ ذلك وهو من خِلقَة الجياد)، وشبّهه بشؤبوب العشيّ(الشّؤبوب: الدّفعة من المطر وغيره، شبّه شدّة دفعه في الجري بدفعة المطر، وخصّ شؤبوب العشيّ لأنّه أغزر من غيره وأشدّ): (الطويل)

فَلَأْيًا بِلَأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوْكِ السَّرَاةِ مُحَنَّبِ

وَوَلَّى كَشُؤْبُوبِ العَشِيّ بِوَابِلٍ وَيَخْرُجْنَ مِن جَعْدٍ ثَرَاهُ منَصَّبِ

ثمّ وصفه بالخذروف الدّوار(شبّهه لخفّته وسرعته بالخذروف المثقّب إذا أداره الوليد "الخذروف: شيء يدوّره الصّبيّ بخيط في يده فيُسمع له دويّ"[1] ) لم يتعب ولم يجهد، ولاحبًا(لَحَبَ متن الفرس وعجزه: املاسّ في حُدُور)، وملهّبًا (الشّديد في العدو الملتهب في الجري): (الطويل)

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثْنِ شَأْوَهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيْدِ المُثَقَّبِ

تَرَى الفأْرَ فِي مُسْتَنْقَعِ القَاعِ لَاحِبًا عَلَى جَدَدِ الصَّحْرَاءِ مِنْ شدِّ مُلْهِبِ

وأكثر الصّفات قبل البيت وبعده تدلّ على سرعة الفرس في عَدْوِه وشدّته، أي إنّ الفرس سريع في جميع حالاته، إن تركه وإن استحثّه وزجره وإن كان يتابع صيد الوحش بين ثور ونعجة وشَبُوب (الثّور المُسنّ)، وبذلك يجمع فرس امرئ القيس أفضل الصّفات، لكنّ أفق أم جندب ضاق على وصفه بالزّجر والمري بالسّوط.

فإن نظرت إلى شعر علقمة في قصيدته لم ترَ تأخّرًا في وصف الفرس، فهو يعارض امرأ القيس بطبيعة الحال، لكنّه لا يصف حال الفرس في الزّجر والمري، ممّا يجعل امرأ القيس متقدّمًا من هذه الجهة، في الوقت الذي حسبته أم جندب عيبًا عليه.

وبالمثل فإنّ علقمة وصف الفرس في لحظة إلجامه وثني عِنانه لتخفيف سرعته التي جاوزت طريدته المنشودة، فقد وصف حالًا من أحوال حركة هذا الفرس وهي نقطة لصالحه، وبذلك يتعادل الشّاعران في تفرّد كلّ منهما عن صاحبه بوصف حال للفرس لم يذكره الآخر، ومهما كان غرض أمّ جندب من هذا الحكم فإنّها قد أغفلت هذه الفكرة.

## الآراء في تعليل حكم أم جندب:

وقد علّل حكمها بأنّها: ((تريد من الشّاعر أن يصوّر الكمال الواقع في الحياة لا الحال الواقع فعلًا))[2]، ولذلك قدّمت علقمة على امرئ القيس، ولكنّها نظرت من جهة واحدة فجاءت نظرتها قاصرة أو جزئيّة: ((واكبت النّيّار النّقدي الذي ساد هذا العصر، ولكنّ هذه النّظرة لم تكن دقيقة لأنّها نظرت إلى جزئيّة واحدة وهي الصّفة المثاليّة، ولأنّها تغاضت عن أن يكون العيب في فرس امرئ القيس لا في الشّاعر أو في مقدرته على الوصف الشّعري))[3]، وفي الحقيقة لا دليل يُثبت أنّ الخيل الموصوفة هي خيل الشّاعرين، فالشّرط كان أن يقولا شعرًا يصفان فيه الخيل على روّي واحد وقافية واحدة، فكان من الطّبيعي أن يهتمّ الشّاعران في وصف الخيل عمومًا، ومن هنا جاءت أوصافهم في الخيل على أحوال عدّة.

وهذا يعود بنا إلى فكرة التّحامل الذي ترجح كفّته ههنا؛ إذ إنّها تغاضت عن جميع ما سبق ذكره، وأقرّت بتقدّم علقمة تحاملًا بيّنًا منها على امرئ القيس، إذ إنّها حكّمت هواها فعلًا، و(( ليست على صواب فيما التمسته من تعليل؛ لأنّ امرأ القيس لم يُرد أنّ جواده لا يسير إلّا بتحريك السّاقين، والزّجر، والضّرب بالسّوط، فالحقيقة أنّ تحريك السّاقين واستعمال السّوط لازمتان من لوازم كلّ فارس مهما يكن فرسه كليلًا بليدًا أو جوادًا حديدًا، وذلك ليكون متمكّنًا منه، وليس في بيت امرئ القيس ما يدلّ على بلادة جواده، فإنّ معنى بيته أنّه إذا مسّه بساقه ألهبه في الجري، أي جريًا شديدًا كالتهاب النّار، وإذا مسّه بسوطٍ درّ بالجري كما يدرّ السّيل والمطر، وإذا زجره بلسانه وقع الزّجر منه موقعه من الأهوج الذي لاعقل له))[4]، وممّا يدعم هذا القول من جهة استعمال السّوط ما قاله الرّافعي في هذا: (( ومن تدبّر صنعة امرئ القيس للخيل في شعره وجد السّوط لا يفارقه، فلعلّها كانت عادته))[5]، فهو يفترض أن تكون هذه عادة عند امرئ القيس، فلعلّها في الحياة الحقيقيّة عند الصّيد والرّكوب عادة له ومن لوازم كلّ فارس مهما كان نوع

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة خذرف، ص: 1116

[2] إبراهيم، مصطفى عبد الرحمن. (1419هـ-1998م). **في النّقد الأدبي القديم عند العرب**. كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنين في القاهرة. مكّة للطّباعة، ص: 40

[3] إبراهيم، مصطفى عبد الرحمن. (1419هـ-1998م). **في النّقد الأدبي القديم عند العرب**، ص: 40

[4] طبّانة، بدوي. **دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهليّة إلى نهاية القرن الثالث**. ط:7. مكتبة الأنجلو المصريّة، ص: 62، 63

[5] الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ-2000م) **تاريخ آداب العرب**. ط:1. لبنان: بيروت. دار المعارف، ج3، ص: 166

جواده بناءً على كلام طبّانة، أو عادة في وصف الخيل في شعره معوّلًا على ذكر السّوط ووصف استعماله له بناءً على كلام الرّافعي؛ إذ يجوز الوجهان في هذه الحالة.

## تصنيف أبيات امرئ القيس:

وإذا أخذنا بتصنيف ابن قتيبة لأبيات المعاني في الخيل في باب حثّها بالأعقاب والسّياط[1]، وذكره شعر امرئ القيس هذا ثمّ هذا الخبر تبيّن أنّ صنيع امرئ القيس يخرج من باب العيب والتّقصير إلى باب أساليب الوصف وصقل المعاني، أضف إلى ذلك أنّ شرط الموازنة المفروض من أمّ جندب هو قول الشّعر في وصف الخيل، ولا تجد خيلًا لا تحتاج إلى زجر ومري في التّدريب وصقل القدرات حتى هذا اليوم، فكل حركة من الفارس وكلّ إشارة منه هي تعليمات يحفظها الفرس ويعرف معناها ويدرك إجابته عليها في حركات تمّ تدريبه عليها.

### رأي من وافق حكم أمّ جندب من العلماء:

أقرّ **ابن رشيق القيرواني** (–456هـ) غلبة علقمة بن عبدة على امرئ القيس في حديثه عن المقلّين من الشّعراء والمغلّبين، وقال عن امرئ القيس: (( ونازع أيضًا علقمة بن عبدة فكان من غلبة علقمة عليه ما كان))[2]، أي إنّه متّفق ضمنيًّا مع حكم أمّ جندب النّقدي، وقد عُدّ حكم أم جندب نقدًا صائبًا عند بعضهم، فشارح ديوان علقمة يقول: (( ولا تحسبنّ أنّ أمّ جندب حَكَمت عن هوى، ونطقت عن قِلى، ولكنّها كانت صائبةً في حكمها، صادقة في قولها، لم تَحِد عن جادة الحقّ قِيد أنملة، ونظرة فاحصة إلى كلتا القصيدتين تُثبت لك ما قلنا ))[3] ، وهذا بالضبط ما يُحسب عليها؛ لأنّ قصيدة علقمة أشبه بنسخة عن قصيدة امرئ القيس؛ إذ إنّ (( كل ما فيها من الألفاظ البارعة والمعاني الحسنة مأخوذ من قصيدة امرئ القيس، حتّى ليأخذ [علقمة] البيت برمّته والشّطر بحاله...))[4] وجميع الرّوايات تؤكّد ابتداء امرئ القيس بقول الشّعر فكأنّما علقمة: (( ردّ إليه بضاعته))[5]، وعندما اجتهد في وصف إدراكه الطّريدة ثانيًا من عِنانه، أمسكت أمّ جندب بهذه الفرصة، وأثنت عليه صنيعه ههنا، ممّا يعني أنّها تنبّهت بفطنتها إلى هذه النّقطة، واستعملتها في الحكم؛ إذ لا يمكن أن ننكر عليها ذلك بطبيعة الحال.

كما عدّ بعضهم أنّ الأخذ بقول أمّ جندب من الإجحاف بمكان، فبعد إقامة موازنة بين القصيدتين من جهة وصف الشّاعرين لفرسيهما، ووصفهما للجري والصّيد، والنّزول بعد الصيّد: تبيّن أنّ وصف امرئ القيس أجود من وصف علقمة وأنّ علقمة يحاكيه وينقل منه[6]، ولذلك يمكن القول: إنّ شكل نقد أمّ جندب في هذه الحالة نقد ظاهريّ حقيقته تحامل بيّن.

### دوافع التّحامل:

ويبدو أنّ هذا التّحامل لا يأتي خبط عشواء وإنّما له دوافعه وأسبابه التي تقوده وتؤدّي إليه، فما الدّافع الذي جعل أمّ جندب تتحامل على امرئ القيس في نقد شعره، وتفضّل علقمة الذي هو حقيقة لم يتقدّم امرأ القيس لشعره وإنّما (( غلب امرأ القيس بكلمة امرأته لا بقصيدته ))[7]، وللإجابة عن ذلك لابدّ من الوقوف عليها وعلى ما كان بينها وبين امرئ القيس، إذ أكّدت الأخبار بُغضها له، حالها كحال أكثر النّساء اللّاتي عاشرْنه، يقول ابن قتيبة (–276هـ) عن امرئ القيس أنّه كان: (( مع جماله وحسنه مُفَرَّكًا[8] لا تريده النّساء إذا جرّبنه، وقال لامرأة تزوّجها: ما يكره النّساء منّي؟ قالت: يكرهن منك أنّك ثقيل الصّدر، خفيف العَجُز، سريع الإراقة، بطيءُ الإفاقة. وسأل أُخرى عن مثل ذلك فقالت: يكرهن منك أنّك إذا عرقتَ فُحْتَ بريح كلبٍ! فقال: أنتِ صدقتني، إنّ أهلي أرضعوني بلبن كلبة، ولم تصبر عليه إلّا امرأة من كِنْدَةَ يقال لها هند، وكان أكثر ولده منها))[9].

فالمرأة الأولى في هذا الخبر هي أمّ جندب التي تزوّجها امرؤ القيس عندما صار إلى طيء وجاور فيهم[10]، وفق ما ذكره محقّق ديوان امرئ القيس: (( حدّث الأصمعيّ أنّ امرأ القيس حين هرب من المنذر بن ماء السّماء صار إلى جبليْ طيّئ: أجأ وسلمى،

---

[1] يُنظر الدّينوري، ابن قتيبة. (1405هـ–1984م). **المعاني الكبير في أبيات المعاني**. ط:1. لبنان: بيروت. دار الكتب العلميّة، ج1، ص: 81

[2] القيرواني، ابن رشيق. (1401هـ–1981م). **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده**. تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد. ط:5. دار الجيل، ج1، ص: 203

[3] صقر، السّيد أحمد، ومبارك، زكي. (1353هـ–1935م). **شرح ديوان علقمة الفحل**، ص: 3

[4] الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ–2000م) **تاريخ آداب العرب**، ج3، ص: 166، 167

[5] الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ–2000م) **تاريخ آداب العرب**، ج3، ص: 167

[6] يُنظر: بيومي، السّباعي. (1948م). **تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي**. مكتبة النّهضة، ص: 256–262

[7] الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ–2000م) **تاريخ آداب العرب**، ج3، ص: 167

[8] المفرّك: الذي لا يحظى عند النّساء ويبغضنه، ووصف امرئ القيس بهذا ثابت في اللّسان، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، فرك، ص: 3403

[9] ابن قتيبة. (1418هـ–1998م). **الشّعر والشّعراء**، ج1، ص: 121

[10] الأصفهاني، أبو فرج علي بن الحسين (–356هـ). (1429هـ–2008م). **كتاب الأغاني**. تحقيق: إحسان عبّاس، وإبراهيم السّعافين، وبكر عبّاس. ط:3. بيروت. دار صادر، ج21، ص: 144

فأجاروه، فتزوّج بها أمّ جندب، وكان امرؤ القيس مفرّكًا مبغضًا...))[1]، يُلحظ من الخبر الذي أورده ابن قتيبة أنّ امرأ القيس يسأل النّساء عن رأيهنّ فيه، وهو شاعر النّساء المعروف، وتجاربه مع النّساء قد استهلكت أكثر شعره؛ إذ تباهى بتعهّره وفسوقه في الشّعر، والشّعراء تتوقّى ذلك وإن فعلته[2]، ومردّ ذلك إلى نقص نفسيّ في شخصيّته، وعيب يحاول التستّر عليه في إظهار عكس ذلك والمبالغة في هذه التصرّفات، وفي قول ابن قتيبة "لم تصبر عليه إلّا امرأة من كندة" دليل على أنّهن احتجن صبرًا عليه وتحمل لسوء صفاته، ويبدو أنّ هذه المرأة أيضًا كان لها سبب في تحمّله، إذ إنّ "أكثر ولده منها"، والأمّ تحتمل كثيرًا لأجل أطفالها.

أضف إلى ذلك أنّ زواجه من أمّ جُندب كان في فترة عصيبة من حياته وقت هروبه من المنذر بن ماء السّماء بعد أن غزا كندة فأصاب منهم، وتحوّله إلى جبَلي طيء، وتنقّله من قومٍ إلى قوم فيه[3]، ممّا يجعل زواج امرئ القيس منها أمرًا مريبًا في حالة الخوف وعدم الاستقرار التي يعيشها آنذاك، والغرض من الوقوف على هذه الأمور التأكيد على بغض هذه المرأة له ونفورها منه، فربّما لم ترض به زوجًا أو أُجبرت على الزّواج به، ويختم على ذلك كلّه زواجها من علقمة بعد طلاقها من امرئ القيس، بعد أن جاءتها الفرصة في النّيل منه، يقول الرّافعي: (( وما أرى أمّ جندب إلّا أرادت ما تريد الفارك من بعلها، فقرّعت أنفه على حميّة ونخوة وهي تعلم أنّها مُسرّحة في زمام هذه الكلمة ))[4]، ويبدو أنّ هذا هو سبب تقديمها علقمة، وهو دافع شخصيّ على ما سبق ذكره وتفصيله لانتفاء الدّافع الأدبيّ المتعلّق بحجّتها الأدبيّة في نقد البيت الشّعريّ لامرئ القيس.

**أثر التّحامل:**

**أولًا: على الصّعيد الشّخصيّ والاجتماعيّ:**

ولابدّ من النّظر في الأثر الذي يُحدثه التّحامل في نفس الشّاعر، وفي هذا المثال ينصبّ الاهتمام على امرئ القيس الذي جرّب مرارته، وتجرّع ظُلمًا أدبيًّا من أقرب النّاس إليه، وهذا الحديث مبنيّ على حقيقة التّحامل الذي وقع عليه فعلًا، فعلى الجانب الاجتماعي، دفع التّحامل امرأ القيس إلى تسريح زوجه كما أجمعت الأخبار، وبغضّ النّظر عن تدهور الأوضاع بين امرئ القيس وزوجه حملًا على ما جاء في بعض أخباره، فإنّ التّحامل أوّل ما وقع تأثيره وقع على أهم أسس الحياة الاجتماعيّة، وأجهز على رابطة الزّواج المقدّسة التي تعدّ من أسس التّلاحم الاجتماعي والقبليّ آنذاك؛ إذ لطالما اتّحدت القبائل بسبب روابط النّسب والمصاهرة، وحُقنت الدماء بشفاعة روابط الزّواج بين القبائل، وإنْ لم تصل عن امرئ القيس أخبار تؤكّد تدهور علاقاته الاجتماعيّة بسبب هذه الحادثة، ولاسيّما في حالة عدم الاستقرار التي عانى امرؤ القيس منها أصلًا قُبيل وفاته، إلّا أنّ هذه الحادثة تؤكّد أنّ الميل إلى التّحامل وعدم الإنصاف تدفع المرء إلى اتّخاذ قرارات مستعجلة كردّ فعل مباشر على الشّعور بالظّلم، وإن كان ردّ الفعل في هذا الموضع في صالح أمّ جندب لأنّها وجدت في علقمة الزّوج الأنسب لها، بعد خلاصها ممّن لا ترغب فيه.

**ثانيًا: على الصّعيد النّقديّ والأدبيّ:**

وقد أثار هذ الحكم النّقديّ المُطلق من امرأة جاهليّة مزيدًا من التّساؤلات في الوسط النّقديّ، ودفع النّقاد إلى مراجعة ثانية لقصيدتي الشّاعرين، وإلقاء نظرة فاحصة على ما جاء فيها من معاني، وتوجّهت الأنظار نحو العلّة التي يقّدمها النّاقد عندما يُطلق حكمًا نقديًّا، لينتقل النّقد من طور الحكم الانطباعي إلى الحكم الموضوعيّ المُعلّل؛ إذ وضعوا أنفسهم في مكان أمّ جندب حكمًا على هذا الشّعر، وأعادوا النّظر في رأيها؛ ممّا حرّك ركود هذه الأخبار النّقديّة، وأسهم في تطوّر الآراء النّقديّة، وإن سبّب ذلك انقسامات واختلافات في المواقف والرّؤى، وتعود بنا هذه النقطة بالذّات إلى موقف الآمدي (-370هـ) في كتابه "الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري" الذي قيل أنّه ألّفه ردًّا على الصّولي: ((وقد ألّف الصّولي كتابه أخبار أبي تمّام، وبدا فيه متحاملًا على البحتري، ومتعصّبًا لأبي تمّام؛ وذلك قبل أن يؤلّف الآمديّ موازنته، ويظهر أنّه ألّف الموازنة ردًّا على الصّولي الذي غمزه في علمه في أكثر من موضع من كتابه هذا. ومادام الصّولي-خصم أستاذه-قد تعصّب في كتابه لأبي تمام ضدّ البحتري، فيكون ردّ الآمديّ عليه هو التّعصّب للبحتري ضد أبي تمام))[5]، ويظهر تحامل الآمدي على أبي تمام في مواضع عدّة من هذا الكتاب، فعابوا عليه ذلك في مواضع منه: (( ونسب إلى الميل مع البحتري فيما أورده، والتّعصّب على أبي تمام فيما ذكره، والنّاس بعد فيه على فريقين: فرقة قالت برأيه حسب رأيهم في البحتريّ وغلبة حبّهم لشعره، وطائفة أسرفت في التّقبيح لتعصّبه))[6]، وقد أُرجع هذا التّحامل إلى نواحٍ

---

[1] امرؤ القيس. **ديوان امرئ القيس بن حجر**، ص: 3

[2] يُنظر: ابن قتيبة. (1418هـ-1998م). **الشّعر والشّعراء**، ج1، ص: 136

[3] يُنظر: ابن قتيبة. (1418هـ-1998م). **الشّعر والشّعراء**، ج1، ص: 117، 118

[4] الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ-2000م) **تاريخ آداب العرب**، ج3، ص: 166

[5] موافي، عثمان. (2000م). **الخصومة بين القدماء والمحدثين في النّقد العربي القديم تاريخها وقضاياها**. الإسكندرية: جامعة الاسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة. ص: 92

[6] الحموي، ياقوت. (1993م). **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. تحقيق: إحسان عبّاس. ط: 1. بيروت: لبنان. دار الغرب الإسلامي، ص: 852

عدّة منها الشّخصيّ كالرّد على الصّولي ومنها الفنّيّ لاختلاف ذوق الآمديّ الشّعريّ عن ذوق أبي تمام، واتّفاقه وشعر البحتري[1]، وعلى سبيل المثال استحسن الآمديّ نصًّا شعريًّا لأبي تمّام فقال: (( وقال أبو تمام[2]: (الطويل)

أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا وَأَصْبَح مَغْنَى الجُودِ بَعْدَكَ بَلقَعَا

وهذا معنى حسنٌ جدًّا، وليس يريد بالصّمم انسداد السّمع، وإنّما يريد أنّ النّاعي أُذهل عن كلّ شيء وحُيّر، حتى صار الإنسان يُخبَّر بالشّيء فلا يفهم ما يقال لعِظَم ما ورد، فجعل ذلك صممًا، وإنّما أخذ هذا من قول مُحيّاة بنت طليق إحدى نساء بني تيم الله بن ثعلبة. وقبلها ما قال النّابغة...وقد قاله غير النّابغة...))[3]، فهو يصف قول أبي تمّام بأنّه حسنٌ جدًّا ومع ذلك يضعه في قائمة المسروق وأنّه أخذه من غيره وأنّ غيره طرقه قبله في إشارة منه إلى أنّ أبا تمام لم يبتدع المعنى، وغاضًّا طرفه على لطيف معناه، ممّا جعل الآمدي–لأجل هذا المثال وغيره–متّهمٌ بالتّحامل على أبي تمام، وهذا التّحامل هو ما أنشأ خصومة بين النّقاد ويمكن وصف هذه الخصومة بأنّها أثرٌ واضحٌ ومهمٌ من آثار التّحامل في النّقد.

ممّا سبق يتبيّن أنّ الحكم النّقديّ المُطلق في مثال أمّ جندب هو نقد ظاهريّ حقيقته تحامل، ويمكن عدّه الشّكل الأوّل من أشكال التّحامل.

**المثال الثاني:**

أمّا الشّكل الثّاني للتّحامل أنْ يكون ظاهريًّا، أي يأتي النّقد ويُعدّ تحاملًا وهو في حقيقته نقد، ولدراسة هذا الشّكل وتخليصه من وصف التّحامل يمكن الوقوف على المثال الآتي، يقول ابن قتيبة (–276هـ) في تقسيمه لأضرب الشّعر العربي: (( وضربٌ منه حَسُنَ لفظُه وحَلَا، فإذا أنت فتَّشْتَه لم تجد هناك فائدة في المعنى، كقول القائل[4]: (الطويل)

ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنىً كُلَّ حَاجةٍ ومَسَّحَ بِالأَرْكانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وشُدَّت على حُدْبِ المَهَارِي رِحَالُنَا ولا يَنْظُرُ الغَادِي الذي هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ

هذه الألفاظُ كما ترى، أحسنُ شيء مخارجَ ومطالعَ ومقاطعَ، وإنْ نظرتَ إلى ما تحتها من المعنى وجدته: ولمّا قطعنا أيام منى، واستلمنا الأركان، وعالينا إبلنا الأنضاءَ، ومضى النّاسُ لا يُنظر الغادي الرّائح، ابتدأنا في الحديث، وسارت المطيُّ في الأبطح))[5]

كان **لابن قتيبة** نظرة نقديّة في هذه الأبيات، فقد جعلها مثالًا على الضّرب الثّاني من أضرب الشّعر العربيّ بعد نظرة فاحصة متدبّرة له؛ إذ قسّم الشّعر أربعة أضرب، ومجرّد تقسيم الشّعر بهذه الطّريقة وترتيبه وتصنيفه وفق لفظه ومعناه ربّما يُدخل ابن قتيبة في دائرة التّحامل، ووضعه أمثلة على هذه الأضرب هي ما وضعت نقده تحت الأضواء بعد أن أثارت الجدل حوله–وإن كان كتابه النّقديّ كلّه كان واقعًا تحت الأضواء لأهمّيته أصلًا–وقد رأى ابن قتيبة أنّ هذه الأبيات لا تحمل فائدة في المعنى، ثمّ استحسن ألفاظها وبيّن ما تحتها من معنى، وهو بذلك ينفي عن هذه الأبيات مزيّتها، ويبخس معانيها حقّها.

ولنقل إنّه تحامل على معنى هذه الأبيات، ولم ينظر بعين العدل إليها، ثمّ وُصفت نظرته هذه بالنّظرة الضّيقة القاصرة: (( وهكذا يظهر لنا ما في نظرة ابن قتيبة من ضيق عندما يتطلّب "معنى" في كلّ بيت من الشّعر))[6]، فيُظنّ أن ابن قتيبة أراد أن يحمل كلّ بيت معنى حسنًا يناسب ألفاظه الحسنة من جهة، ومن جهة ثانية حسبوا أنّ ابن قتيبة لا يرى: (( استقلال البيت عاملًا في حسن الشّعر، ولا يرى تضمينه عيبًا فيه))[7]، وهذا هو مضمون الفكرة، ففي الحقيقة لم يجد ابن قتيبة فائدة في معنى هذه الأبيات، لكنّه لا يقصد خلوّ هذه الأبيات من المعاني المفيدة، أو قلّة معانيها المفيدة، ولأنّه قال: "فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى" حُمل عليه حرفيّة هذه الجملة، لكنّ ذلك لا يعني أن يُفهم كلامه حرفيًّا، دون توسيع أفق التّفكير والتّأويل، وهذا هو المقصود بأنّه لا يرى استقلال البيت عاملًا في حسن الشّعر، لأنّ هذه الأبيات مقتطعة من قصيدتها التي قيلت فيها، أضف إلى ذلك اختلافهم في نسبة هذه الأبيات إلى قائلها، وبكلّ الأحوال إذا رُدّت هذه الأبيات إلى أصل القصائد التي اقتطعت منها يتّضح عدم فائدة المعنى:

---

[1] يُنظر: موافي، عثمان. (2000م). **الخصومة بين القدماء والمحدثين في النّقد العربي القديم تاريخها وقضاياها**، ص: 92، 93

[2] أبو تمّام. **ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي**. تحقيق محمّد عبده عزّام، ط: 3. القاهرة. دار المعارف. ج: 4، ص: 99

[3] الآمدي. أبو القاسم الحسن بن بشر (–370هـ)، (1410هـ–1990م). **الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري**. تحقيق عبد الله حمد محارب، ط: 1، القاهرة. مكتبة الخانجي. ج: 3، ص: 458، 459

[4] كُثير. (1391هـ–1971م). **ديوان كُثير**. تحقيق: إحسان عبّاس. لبنان: بيروت. دار الثّقافة، ص: 525
ثمّة تغيير في الديوان: (ولا يعلمُ بدلًا) من (ولا ينظر)

[5] ابن قتيبة. (1418هـ–1998م). **الشّعر والشّعراء**، ج1، ص: 66، 67

[6] مندور، محمّد. (1996م). **النّقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللّغة**. القاهرة. دار نهضة مصر، ص: 35

[7] عبد العال، عبد السّلام عبد الحفيظ. **نقد الشّعر بين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوي**. دار الفكر العربي، ص: 489

((لأنّه لا يناسب الموضع الذي جاء فيه في القصيدة، ولا الغرض الذي سيقت له ))[1]، فهذا النّصّ جاء في قصيدة كعب بن زهير بين الحديث عن بلوغ الشّيب والتّحسر على ذكريات الشّباب وأيام المحبوبة والخلاف مع زوجها وتهديده للشّاعر، والحديث عن لقاء المحبوبة[2]، فـ((لا فائدة لذكر الشّاعر انتهاء مناسك الحجّ بين تهديد زوج سلمى، وعناق الشّاعر لها، فإذا أردت توقيت العتاب والعناق بانقضاء موسم الحجّ، فإنّ إمعانه في وصف مشاهد الوداع لا يخدم غرضه، لأنّه انصرف عن العتاب وحَجَبَ أو أبْعَدَ لحظات اللّقاء، فلا قران بين الأبيات وما قبلها أو بعدها، ولا مناسبة للأبيات لموقعها في القصيدة، ولا لغرض الشّاعر من محبوبته))[3].

وفي قصيدة كثيّر عزّة جاءت الأبيات في قصيدة غزل وجاءت في ملحق الدّيوان[4]، ولا (( مناسبة بين معاني الأبيات وسير القصيدة، ولذلك قلّت فائدة معانيها للنّصّ، وتحاشى ابن قتيبة أن يقول: إنّها ليست جيّدة المعاني، إنّما ذكرها بقلّة فائدة المعنى لأنّ هذه المعاني لا تحقّق في حسن صياغتها قِرانًا بالمقاطع الأخرى، ولا استواءً في القصيدة...))[5]، ويتبيّن من هذا أنّ ابن قتيبة نظر إلى معنى هذه الأبيات في سياق القصيدة التي قيلت فيها، ونظر إلى المعنى في موقعه الذي ارتضاه الشّاعر له دون عزله عن المعنى الكلّيّ للقصيدة بأكملها، ومن هنا أطلق حكمه على هذا الشّعر، وكان الأَولى أن يذكر ابن قتيبة الأبيات السّابقة لهذا المقطع والأبيات اللّاحقة به؛ ليظهر للقارئ حسن نيّته في الحكم على هذه الأبيات، وإن ترك رأيه غير معلل فوُرود الأبيات في موقعها من القصيدة كان ليسهّل المهمّة على الباحث، ويدفع اللّوم عن ابن قتيبة الذي بدا أنّه تحاملَ في نقده على معنى هذه الأبيات، لكنّه في الحقيقة كان تحاملًا ظاهريًّا، وحقيقته نقد لكنّه نقد غير معلّل.

**تطوّر النّظرة النّقديّة بوصفها أثرًا من آثار التّحامل الظّاهري:**

هذا التّحامل الظّاهريّ هو ما دفع الباحثين إلى النّظر أكثر في الشّعر الذي تمّ نقده، والبحث عن رؤية توضّح صنيع النّقاد القدماء وما جاؤوا به، ودفع هذا الشّكل من التّحامل الظّاهري إلى تطوّر النّظرة النّقديّة، **فابن طباطبا** (-322هـ) على سبيل المثال أعاد النظر في هذه الأبيات، واتفق مع ابن قتيبة على حُسن اللّفظ، لكنّه رأى المعنى واهيًا في باب صنعة الشّعر وأحكامه، لكنّه معنى مستحسن لأنّه: (( مستوفى على قدر مراد الشّاعر ))[6] الذي أراد التّعبير عن سروره في هذا الموقف وحاجته إلى وصفه.

والمعنى جيّد عند **العسكري** (-395هـ) أو داخل في جملة الجيّد؛ لأنّ لفظه حلوٌ عذب، وسلسٌ سهل ومعناه وسط[7]، وهنا يقترب رأي العسكري الظّاهر الواضح في قوله من فكر ابن قتيبة الذي يُفهم من تقسيمه؛ إذ إنّ وسطيّة المعنى مع حلاوة اللّفظ وعذوبته رفعت مستوى النّصّ الشّعريّ فجعلته من الجيّد الجّاري مع الرّائع النّادر، كما رفع حسنُ اللّفظ وحلاوته مع عدم فائدة المعنى الشّعرَ إلى الضّرب الثّاني، فتقدّم عن الضّرب الثّالث عند ابن قتيبة.

ومن النّقاد من اتّفق مع ابن قتيبة تمامًا **كالباقلّانيّ** (-403هـ) الذي رأى الحُسن في ألفاظ النّصّ وقلّة الفائدة في المعنى، إذ قال: (( وهذا من الشّعر الحسن، الذي يحلو لفظه، وتقلّ فوائده، كقول القائل: ..[ولمّا قضينا...] هذه ألفاظٌ بديعة المطالع والمقاطع، حلوة المجَاني والمواقع، قليلة المعاني والفوائد ))[8]، لكنّ حكمه النّقديّ هذا لم يلقَ مالقيه حكم ابن قتيبة الذي يستوي معه في المعنى إلى حدّ بعيد.

إنّ هذا النّقد الذي أطلقه ابن قتيبة وإن كان تحاملًا ظاهريًّا دفع إلى إعمال العقل وتوسيع آفاق النّقّاد، فالجرجانيّ (-472هـ) على سبيل المثال سلّط الأضواء على الأجناس البلاغيّة وما فيها من فضيلة في هذه الأبيات، فالاستعارة لا تجدها إلّا في كلام الفحول، والصّورة البديعة في المجاز العقليّ بإسناد الشّيء إلى غير فاعله أدّت المعنى الذي أراده الشّاعر في هذه الأبيات، يقول في ذلك: (( اعلم أنّ من شأن هذه الأجناس أن تجري فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التّفاوت الشديد، أفلا ترى أنّك تجد في الاستعارة العاميّ المبتذل، كقولنا: "رأيت أسدًا، ووردت بحرًا، ولقيت بدرًا" والخاصّيّ النّادر الذي لا تجده إلّا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلّا أفراد الرّجال، كقوله:

* وسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيّ الأَبَاطِحُ*

---

[1] حسين، عبد الكريم محمّد. (1414هـ-1995م). **نقد الشّعر عند ابن قتيبة مصادره وأثره في من جاء بعده**. ط:1. الكويت. دار ابن قتيبة للطّباعة والنشر، ص: 80

[2] يُنظر: السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله. (1423هـ-2002م). **شرح ديوان كعب بن زهير**. ط:3. القاهرة. دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق البحوث، ص: 239-242

[3] حسين، عبد الكريم محمّد. (1414هـ-1995م). **نقد الشّعر عند ابن قتيبة مصادره وأثره في من جاء بعده**، ص:80

[4] كُثير. (1391هـ-1971م). **ديوان كُثير**، ص: 525

[5] حسين، عبد الكريم محمّد. (1414هـ-1995م). **نقد الشّعر عند ابن قتيبة مصادره وأثره في من جاء بعده**، ص: 81

[6] العلوي، محمّد بن أحمد بن طباطبا. (1956م). **عيار الشعر**. تحقيق: طه الحاجري، ومحمّد زغلول سلّام. القاهرة. المكتبة التجاريّة الكبرى، ص: 85

[7] يُنظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (-395هـ). **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**. تحقيق: علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم. ط:2. دار الفكر العربي، ص: 65

[8] الباقلّاني، أبو بكر محمّد بن الطّيّب(-403هـ). **إعجاز القرآن**. تحقيق السّيد أحمد صقر. ط:3. مصر: القاهرة، ص: 221، 222

أراد أنّها سارت سيرًا حثيثًا في غاية السّرعة، وكانت في لين وسلاسة حتى كأنّها كانت سيولًا وقعت في تلك الأباطح فَجَرَتْ بها ))[1]، فلا غرابة في كون سرعة المطيّ كالماء يجري في الأبطح فهو للرّائي تشبيه معروف مطروق، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فـ (( الدّقّة واللّطف في خصوصيّة أفادها، بأن جعل "سال" فعلًا للأباطح، ثمّ عدّاه بالباء، بأن أدخل الأعناق في البين، فقال: "بأعناق المطيّ"، ولم يقل: "بالمطيّ"، ولو قال: "سالت المطيّ في الأباطح" ، لم يكن شيئًا ))[2]، فهذا الإسناد هو ما أبرز خصوصيّة هذه الأبيات، وجعل النّقاد يعيدون النّظر في رأي ابن قتيبة لنصل أخيرًا إلى أنّه لم يبخس النّصّ حقّه، لكنّه درس جهة منه وهي قران الأبيات–وإن لم يذكر ذلك صراحة– وأتى الجرجاني بعده لينظر في جهة أخرى من هذا النّص، وبذلك برزت قيمة النّص فنيًّا، وتمّ تخليص نقد ابن قتيبة من التّحامل الذي علق به، فأسهم هذا الرّأي النّقدي ظاهريّ التّحامل بدفع عجلة النّقد إلى الأمام ليكوّن أهم أثر من آثار التّحامل في حركة النّقد.

وبعد هذه النّظرة السّريعة على ما جاء به النّقّاد بعد ابن قتيبة تجد أنّهم حاولوا التّقدّم في النّظرة النّقديّة حملًا على ما اتّهم به ابن قتيبة من ضيق وتقصير، ومع كونه تطوّرًا بطيئًا في الآراء والأحكام أثبت أنّ للتّحامل–وإن كان ظاهريًّا–أثر في دفع عجلة النّقد إلى الأمام وتحريكه خطوة أو خطوتين وفقًا لتأثّر الخلف بالسّلف، وبناء الرّؤى النّقديّة انطلاقًا من رؤية السّابقين مع نضج بطيء لرؤيتهم النّقديّة.

وممّا سبق يتبيّن أن التّحامل بشكليه كان له أثر بالغ في النّقد، وتحامُل النّقاد على شعر الشّعراء يكشف عن أمور كثيرة لا يتسنّى كشفها إلّا بالوقوف مرّة بعد مرّة على ما قاله الشّعراء وما تركوه من آثار وما وُجّه إلى هذا الشّعر من نقد، والنّظر إلى الآراء النّقديّة البنّاءة والهدّامة بما جاء فيها من إنصاف وتحامل بنظرة متجدّدة أسهم في الكشف عن تعريف نقديّ غاب عن المعاجم النّقديّة والأدبيّة.

**الخاتمة**

إنّ الوقوف على تعريف التّحامل في نقد الشّعر من الأهميّة بمكان، والوصول إلى تعريف يؤصّل له يجعل الوقوف على أثره في النّقد أمرًا قابلًا للتّطبيق، وقد أعطت الأمثلة المدروسة في هذا البحث فكرة عن الأشكال التي يأتي بها التّحامل، وتوصّل البحث إلى نتائج عدّة:

1. ورد معنى التّحامل في كتب الأدب والنّقد، واستعملوه قديمًا لوصف الجور الذي يقع نتيجة لمجانبة الحقّ والصّواب في إصدار الأحكام، وإن خلت معاجم الأدب والنّقد من تعريف التّحامل.
2. يعدّ التّحامل من التعريفات النّقديّة لارتباطه بالأحكام النّقديّة من جهة المعنى، ولاختلاط النّقد بأوجه التّحامل من جهة أخرى.
3. يمكن التّأصيل للتّحامل في النّقد بوضع حدود لتعريفه مشتقّ من استعمالات النّقّاد والأدباء لمعنى لفظه المرتبط بأصله اللّغويّ، فيمكن القول في تعريف التّحامل: هو إصدار الأحكام النّقدية بغير وجه حق، وتكلّف طلب العلّة في غير موضعها، وإطلاق الذّرائع الباطلة لإثبات عيب ما جورًا وإعناتًا.
4. قد يتّخذ التّحامل شكل النّقد الموضوعيّ المعلّل، لكنّ علّته الواهية ومجانبة الحكم المُطْلق للحقّ والإنصاف تجعل الكشف عنه ممكنًا بإعادة النّظر في صواب هذه العلّة، وموضوعيّة هذا الحكم، فيكون شكل التّحامل نقدًا ظاهريًّا حقيقته تحامل.
5. قد يتّخذ النّقد شكل التّحامل ظاهريًّا، وبإعادة النّظر في الحكم النّقديّ المُطْلق، والاطّلاع على موقف النّاقد من وجهة نظره ورؤيته؛ يتّضح بُعده عن التّحامل بظهور العلّة والدّليل التي يدعم رأيه النّقدي، فيكون شكل التّحامل ظاهريًا وحقيقته نقد خالص.
6. لابدّ للتّحامل من دوافع له وأسباب تؤدّي إليه، ولذلك يسعى المُتحامل إلى إثبات رأيه بإطلاق أحكام نقديّة بعلل واهية وحجّة ضعيفة لتحقيق مراده، وتختلف هذه الدّوافع من شخص إلى آخر، فمنها الشّخصيّ والأدبيّ والاجتماعيّ وغير ذلك.
7. أثّر التّحامل في الأحكام النقديّة، كما أثّر في الحركة النّقديّة وأسهم في تقدّمها، فتخليص النّقد ممّا علق به من تحامل دفع العلماء والدّارسين إلى النّظر مرّة أخرى في الآثار النّقديّة، ومناقشة الأحكام النّقديّة المُطْلقة بالعودة إلى النّصوص الشّعريّة التي أُطلقت عليها هذه الأحكام ووقع عليها هذا التّحامل.

[1] الجرجاني، عبد القاهر. (1413هـ–1992م). **دلائل الإعجاز**. تعليق: محمود محمّد شاكر. ط:3. مطبعة المدني ودار المدني، ص: 74

[2] الجرجاني، عبد القاهر. (1413هـ–1992م). **دلائل الإعجاز**. ص: 75، 76

**المصادر والمراجع:**


1. الآمدي. أبو القاسم الحسن بن بشر (–370هـ)، (1410هـ–1990م). **الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري**. تحقيق عبد الله حمد محارب، ط: 1، القاهرة. مكتبة الخانجي.
2. امرؤ القيس. **ديوان امرئ القيس بن حجر**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. مصر. دار المعارف.
3. الأصفهاني، أبو فرج علي بن الحسين (–356هـ). (1429هـ–2008م). **كتاب الأغاني**. تحقيق: إحسان عبّاس، وإبراهيم السّعافين، وبكر عبّاس. ط:3. بيروت. دار صادر.
4. الأندلسي، أحمد بن محمّد بن عبد ربّه. (1372هـ–1953م). **العقد الفريد**. تحقيق: محمد سعيد العريان. القاهرة. المكتبة التّجارية الكبرى.
5. الأنصاري. مسلم بن الوليد. **ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري المتوفي سنة 208هـ**. تحقيق: سامي الدّهان. القاهرة. دار المعارف.
6. إبراهيم، مصطفى عبد الرحمن. (1419هـ–1998م). **في النّقد الأدبي القديم عند العرب**. كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنين في القاهرة. مكّة للطّباعة.
7. الباقلّاني، أبو بكر محمّد بن الطّيّب(–403هـ). **إعجاز القرآن**. تحقيق السّيد أحمد صقر. ط:3. مصر: القاهرة.
8. بيومي، السّباعي. (1948م). **تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي**. مكتبة النّهضة.
9. أبو تمّام. **ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي**. تحقيق محمّد عبده عزّام، ط: 3. القاهرة. دار المعارف.
10. التّوحيدي، أبو حيّان علي بن محمّد. (1412هـ–1992م) **أخلاق الوزيرين "مثالب الوزيرين الصّاحب بن عبّاد وابن العميد"**. تحقيق محمّد بن تاويت الطّنجي. بيروت. دار صادر.
11. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر(150هـ–355هـ). (1410هـ–1990م). **كتاب البرصان والعُرجان والعُميان والحُولان**. تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون. ط:1. بيروت. دار الجيل.
12. الجرجاني، عبد القاهر. (1413هـ–1992م). **دلائل الإعجاز**. تعليق: محمود محمّد شاكر. ط:3. مطبعة المدني ودار المدني.
13. الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز. (1966م). **الوساطة بين المتنبّي وخصومه**. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
14. حسين، عبد الكريم محمّد. (1414هـ–1995م). **نقد الشّعر عند ابن قتيبة مصادره وأثره في من جاء بعده**. ط:1. الكويت. دار ابن قتيبة للطّباعة والنشر.
15. الحموي، ياقوت. (1993م). **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. تحقيق: إحسان عبّاس. ط: 1. بيروت: لبنان. دار الغرب الإسلامي.
16. الدّينوري، ابن قتيبة. (1405هـ–1984م). **المعاني الكبير في أبيات المعاني**. ط:1. لبنان: بيروت. دار الكتب العلميّة.
17. الرّافعي، مصطفى صادق. (1421هـ–2000م) **تاريخ آداب العرب**. ط:1. لبنان: بيروت. دار المعارف.
18. السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله. (1423هـ–2002م). **شرح ديوان كعب بن زهير**. ط:3. القاهرة. دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق البحوث.
19. صقر، السّيد أحمد، ومبارك، زكي. (1353هـ–1935م). **شرح ديوان علقمة الفحل**. ط:1. القاهرة. المطبعة المحموديّة.
20. طبّانة، بدوي. **دراسات في نقد الأدب العربي من الجاهليّة إلى نهاية القرن الثالث**. ط:7. مكتبة الأنجلو المصريّة.
21. عبد العال، عبد السّلام عبد الحفيظ. **نقد الشّعر بين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوي**. دار الفكر العربي.
22. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (–395هـ). **كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر**. تحقيق: علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم. ط:2. دار الفكر العربي.
23. عطيّة، شعبان عبد العاطي، وحسين، أحمد حامد، وحلمي، جمال مراد، والنّجّار، عبد العزيز. (1425هـ–2004م). **المعجم الوسيط**. ط:4. جمهوريّة مصر العربيّة. مجمع اللّغة العربيّة ومكتبة الشّروق الدّوليّة.
24. العَلوي، محمّد بن أحمد بن طباطبا. (1956م). **عيار الشّعر**. تحقيق: طه الحاجري، ومحمّد زغلول سلّام. القاهرة. المكتبة التجاريّة الكبرى.
25. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (100–175هـ). (1405هـ). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي. ط:1. إيران–قم. منشورات دار الهجرة.
26. ابن قتيبة. (1418هـ–1998م). الشّعر والشّعراء. تحقيق: أحمد محمّد شاكر. ط:2. القاهرة. دار الحديث.

27. القيرواني، ابن رشيق. (1401هـ-1981م). العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده. تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد. ط:5. دار الجيل.
28. كُثير. (1391هـ-1971م). **ديوان كُثير**. تحقيق: إحسان عبّاس. لبنان: بيروت. دار الثّقافة.
29. المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (-384هـ). (1415هـ-1995م). الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء. تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين. ط:1. لبنان: بيروت. دار الكتب العلميّة.
30. ابن المُقفّع، عبد الله. (1432هـ-2011م) الأدب الصّغير. تعليق: وائل بن حافظ بن خلف. ط:1. جمهوريّة مصر العربيّة. مركز كفر الدّوار.
31. مندور، محمّد. (1996م). النّقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللّغة. القاهرة. دار نهضة مصر.
32. ابن منظور. لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. القاهرة. دار المعارف.
33. موافي، عثمان. (2000م). **الخصومة بين القدماء والمحدثين في النّقد العربي القديم تاريخها وقضاياها**. الإسكندرية: جامعة الاسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة.
34. أبو نواس. (1431هـ-2010م). **ديوان أبي نواس برواية الصّولي**. تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي. ط:1. هيئة أبو ظبي للثقافة، ودار الكتب الوطنيّة.